



مجلس الأعيان

مذكرات ومناقشات مجلس الأعيان الأردني الثامن

العدد ٩٥ - الاثنين ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٣ هـ - الموافق ٢٧ نيسان سنة ١٩٦٤ م - المجلد ٨

مجلس الأعيان

الجلسة الرابعة يوم الاثنين في ٢٧ نيسان سنة ١٩٦٤

جداول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الاعتذرات الواردة :
- أ - مملو مقلد بن السيد ديع ديس
- ب - ووفق عليه
- ج - موافقه

هكذا منه لأصل

صفحة

- ٣ - تلاوة الكتب الواردة :
 ١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤١٨٤) حول القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل .
- ٤ - قرار اللجنة المشتركة (القانونية والمالية) رقم (٧) بشأن مشروع قانون تصديق امتياز التقييد عن البرول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٤ .
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين)

٤٢٥

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنيصاب قانوني في الساعة الرابعة والنصف من يوم الاثنين الواقع في ٢٧/٤/١٩٦٤ برئاسة دولة السيد سعيد المني رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معذوراً : - السادة انطون عطا الله ، ودع دمس .
 وتغيب بدون معذرة : - السادة رياض المفلح ، حكمت المصري .

وحضر من الحكومة سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ، وأصحاب المجالس السادة : عبد القادر الصالح وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ، عبد الحميد مرتضى وزير المواصلات ، بشير الصباغ وزير التربية والتعليم ، حسن الكايد وزير العدلية ، أمين يونس الحسني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والإنشاء والتعمير ، عبد الطيف العنتاوي وزير الاشغال العامة ، صالح برقان وزير الصحة ، نظام الشرايبي وزير المالية والاقتصاد الوطني .

الرئيس : النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة .
 سم الله الرحمن الرحيم . نبحث الآن في المواضيع لدرجتها على جدول أعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : نقرأ محضر الجلسة السابقة .
 الجميع : تصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢ - تلاوة الاعتذارات الواردة

الرئيس : أرجو من السكرتير تلاوة الاعتذارات الواردة .

(١)

السكرتير العام : ورد الى المجلس اعتذار عن حضور جلسة اليوم من سعادة وديع دمس اتاهه على حضراتكم .

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم بسبب انحراف صحي اعتذر عن حضور جلسة اليوم ، ولكم والزملاء الكرام فائق التحية والاحترام .

الأمين

وديع دمس

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتهم؟
 الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة الكتب الواردة

الرئيس : في الجلسة التي عقدها المجلس صباح هذا اليوم تقرر فيها تأجيل النظر في بحث مشروع قانون تصديق امتياز التقييد عن البرول في المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٤ ، الى أن يصادق على مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي اقده المجلس صباح هذا اليوم ، لارتباط هذا المشروع بقانون الامتياز المذكور ، وقد اعلمني سيادة رئيس الوزراء بكتابه الذي سينظره على حضراتكم السكرتير العام الآن ، أن مشروع القانون المذكور قد صادق عليه بمقتضى نائب جلالة الملك المعظم ، وتمر بمجلسه الدستوري في النهاية ، وأصبح نافذاً .

الرئيس : نقرأ الآن ما جاء في محضر الجلسة السابقة .

هكذا منه الأصل

الرقم - ض ١٨٤/١

التاريخ - ١٩٦٤/٤/٢٧

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ١٢/٩/٢ تاريخ ١٩٦٤/٤/٢٧
ارجو ان تحيطوا دولتكم علما بان حضرة
صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم قد
وافق على قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم
(١٣) لسنة ١٩٦٤ مدار بحث كتابكم المشار اليه .

واقبلوا فاتق الاحترام

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

٤ - قرار اللجنة المشتركة (القانونية والمالية)

رقم (٧)

الرئيس : نستأنف الآن النظر والبحث في القرار
المعطى بشأن مشروع قانون تصديق امتياز التنقيب عن
البترو في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٤ ،
من قبل اللجنة المشتركة المولفة من اللجنتين القانونية
والمالية ، وارجو من مقرر اللجنة المالية معالي السيد
رشاد الخطيب ان يفضل الى المنصة .

المقرر قرأ رقم (٧)

اجتمعت اللجنتان القانونية والمالية لمجلس
الاعيان بجلاسة مشتركة بنصاب قاسوني بتاريخ
١٣/٤/٩٦ برئاسة دولة رئيس المجلس ومحضور
كل من الاعضاء الماد معالي مقرر اللجنة القانونية
السيد فلاح المداحه وسماحة الشيخ نديم الملاح ومعالي
السيد عبد الحليم التمر ومعالي السيد علي المشناوي
ومعالي السيد انور نسيبة ومعالي السيد رياض المقلح
ومعالي السيد عمر مطر ومعالي السيد حكمت المصيري
ومعالي السيد هاشم الجيوسي ومعالي السيد رفيق
الحسيني وسعادة الحاج فؤاد جريد الهادي .

وقد حصر عن الحكومة سيادة رئيس الوزراء
ومعالي وزير العدلية وعطوفة المستشار الحقوقي لرئاسة
الوزراء وسعادة مدير دائرة ضريبة الدخل وسعادة
رئيس قسم المناجم في وزارة الاقتصاد الوطني
واستعمرت مشروع قانون تصديق امتياز التنقيب
عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية الخصال اليها
من قبل المجلس وبعد المداولة والمناقشة في القضاة
الفنية والقانونية والمالية لهذا القانون اتفقت اللجنة
المشتركة بالاكثرية والحكومة على ان تقدم الحكومة
بمشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة
٩٥٤ يتضمن في مسواده تحديد ضريبة الدخل على
الطرف الاخر المشار اليه بالاتفاقية والمذعور (جون .
و . ميكوم) بحيث لا تقل الضريبة عن خمسين بالمائة
وبعد تقديم القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل
المشار اليه والموافقة عليه ، توصي اللجنة المجلس
الكريم بالموافقة على مشروع قانون تصديق امتياز
التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية .
اللجنة المشتركة

الرئيس : هل يوافق على قرار اللجنة المشتركة

الجميع : موافقون

الرئيس : ارجو من المقرر تلاوة نص القانون
مادة مادة وكذلك نص الامتياز للموافقة عليها .
السيد المداحه : هذه الاتفاقية قد وزعت على
الاعضاء المحترمين منذ امد بعيد والكل منا قرأها ،
ولذلك ارى ان نوافق عليها بدون ان نلتوها ، واذا
اصر المجلس الكريم على القراءة ، ارجو المجلس
الكريم القراءة ، ارجو المجلس ان يقرر عدم تلاوة
الاتفاقية والاكتفاء بتلاوة نص القانون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول

في المملكة الاردنية الهاشمية

○○○○○○

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة
١٩٦٤) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

مادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمقوده بين الحكومة والسيد جون . و . ميكوم للتنقيب عن
البترول في المملكة الاردنية الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

مادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجون . و . ميكوم

عقدت هذه الاتفاقية في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٦٤ بين حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية (ويطلق عليها فيما يلي «الحكومة» طرف أول ، وجون . و . ميكوم المقيم في ولاية تكساس
الولايات المتحدة الامريكية ومواطن من الولايات المتحدة المذكورة (ويطلق عليه فيما يلي «ميكوم» طرف ثان .
وبموجبها تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الاولى

التعاريف :

يكون في هذه الاتفاقية للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها والمبينة ازاء كل منها .

منطقة الامتياز :

تعني وتشمل منطقة الامتياز جميع الاراضي الواقعة ضمن حدود المملكة الاردنية الهاشمية ، كما هي عليه
الآن ، وكذلك المساحات التي تضم جميع المياه السطحية والاقليمية والداخلية الواقعة ضمن هذه الحدود
للمملكة الاردنية الهاشمية او الخاضعة لسلطانها بما في ذلك ويدون تحديد ، جميع الانهار والجداول والبحيرات
والبحار والجلبان وأية تجمعات مائية اخرى من اي نوع كان ، وكذلك جميع الجزر ان وجدت ، الواقعة
ضمن مناطق هذه المياه والتي تكون جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية او تكون خاضعة لسلطانها .

وتخفف مساحة منطقة الامتياز بتنازل ميكوم عن اجزاء منها حسب الاوقات والشروط المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية . وبعد كل تنازل من هذه التنازلات تعني منطقة الامتياز وتشمل تلك الاجزاء من الاراضي والمساحات السابق الاشارة إليها التي لم يتنازل عنها ميكوم .

البيترول :

البيترول يعني ويشمل البيترول الخام والغاز الطبيعي والاسفلت والاوزوكريت ومشتقاتها والمواد المشتقة منها وبدون تحديد ، جميع العناصر التي تتكون منها جميع هذه المعادن وجميع المواد المستخرجة معها من نفس الخزانات الجوفية واماكن التجميع التي تستخرج منها هذه المعادن .

البيترول الخام :

البيترول الخام يعني الزيت المكثف والزيت المقطر وغير ذلك من المواد الهيدروكربونية الاخرى السائلة من اي نوع او كثافة (باستثناء الاسفلت والاوزوكريت) التي يستخرجها ميكوم من منطقة الامتياز والحالية من المياه والرمال والشوائب الاخرى .

الغاز الطبيعي :

الغاز الطبيعي يعني جميع المواد الغازية بغض النظر عن كثافتها التي يستخرجها ميكوم من منطقة الامتياز على صورة بخار او غاز بغض النظر عن كون هذه المواد الغازية موجودة اصلا على صورة سائل او غاز في خزانات البيترول الجوفية او كانت ذائبة في البيترول الخام . ويستثنى من ذلك الزيت المكثف الذي يفصل عن هذا الغاز بالطرق المستعملة عادة في حقول الانتاج لمعالجة غاز البيترول (وهذا الزيت المكثف يدخل ضمن تعريف عبارة البيترول الخام كما هو مبين اعلاه) .

بئر الاختبار :

بئر الاختبار يعني كل ثقب يحفره ميكوم في محاولة غرضها الوحيد تحديد مكان البيترول .

الكميات التجارية :

يعني « الكميات التجارية » المعاني المخصصة لها التالية : -

١ - يعتبر البيترول الخام اذا قد اكتشف بكميات تجارية عندما يتم حفر بئرين او اكثر ويتضح من اختبارهما بالطرق الجيدة المعمول بها في حقول البيترول انهما قادران معا على انتاج ما يعادل ٥٠٠ برميل (خمسمائة) من البيترول الخام يوميا لمدة ثلاثين يوما متواصلة .

٢ - ويعتبر ان الغاز الطبيعي قد اكتشف بكميات تجارية عندما يتم حفر بئرين او اكثر ويتضح من اختبارهما انهما قادران معا (عند الانتاج بطريقة حكيمه) على انتاج كمية من الغاز تمثل احتياطيا من الغاز كافيا بحيث يكفل تسويقه في المستقبل بشكل مربح مع اعطاء الاعتبار اللازم للمنافع الاقتصادية التي تعود على الحكومة مستقبلا .

وعند اتمام أي من هذه الاختبارات المنصوص عليها في (١) او (٢) اعلاه والتي تبين اكتشاف أما البيترول الخام او الغاز الطبيعي بكميات تجارية حسبما هو معرف اعلاه . يعتبر البيترول أنه اكتشف بكميات تجارية .

تاريخ الاكتشاف :

تاريخ الاكتشاف يعني التاريخ الذي يؤكد فيه ميكوم نتيجة للاختبارات الملائمة التي اجريت بموجب طرق الانتاج السليمة ان البيترول قد اكتشف بكميات تجارية حسب التعاريف المبينة اعلاه . وبناء على هذا التأكيد يعطى ميكوم اشعاراً كتابيا للحكومة بهذا الاكتشاف وتاريخ الاكتشاف هذا .

الانتاج الصافي :

« الانتاج الصافي » يعني كمية البيترول التي يستخرجها ميكوم والمتبقية بعد ان تطرح منها مقادير البيترول التي تعاد الى الخزانات الجوفية واللازمة لعمليات ميكوم المبينة ادناه في منطقة الامتياز وذلك طبقا لطرق انتاج سليمة يتبعها ميكوم كرجل اعمال حكيم .

المنطقة غير المستغلة :

المنطقة غير المستغلة تعني ذلك الجزء من منطقة الامتياز الذي لا يحتوي على تراكيب أرضية منتجة ولغايات هذا التعريف تشمل عبارة تراكيب أرضية منتجة المساحة الواقعة فوق أي تجمع أو تجميعات بترولية يمكن ان يستخرج منها البيترول عن طريق (١) بئر أو آبار موجودة أو (٢) آبار اخرى قد تحفر الى نفس الطبقة او الخزان الجوفي في نفس التركيب الأرضي كما تحددها التفسيرات الجيولوجية المقولنة والسليمة المعروفة في ذلك الوقت .

السعر المعلن :

السعر المعلن يعني السعر المنشور للبيترول ، كل حسب نوعيته وكثافته والذي يقرره ميكوم من وقت لآخر وفقا للاصول التجارية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط والمملكة الاردنية الهاشمية ، والذي يعرض به البيع بترولا من تلك النوعية والكثافة والكمية المبشرين عامة عند محطة تصدير ميكوم في المملكة الاردنية الهاشمية .

برميل :

« البرميل » يعني كمية من البيترول تعادل في الحجم ما مجموعه اثنين وأربعون (٢٤) جالونا وفق تعريف الجالون في الولايات المتحدة الامريكية متبديلا على درجة حرارة ٦٠ فهرنهايت .

هكذا عند العمل

البتروال الخاضع للمحاسبة :

« البتروال الخاضع للمحاسبة » يعني بالنسبة لاية فترة زمنية كميات البتروال التي يصدرها ميكوم من المملكة الاردنية الهاشمية خلال تلك الفترة الزمنية وكميات البتروال التي يبيعها او يتجر بها ميكوم داخل المملكة الاردنية الهاشمية الى اي شخص آخر أو مؤسسة خلال تلك الفترة .

تاريخ الموعد السنوي :

« تاريخ الموعد السنوي » يعني بالنسبة لكل سنة اثناء سريان هذه الاتفاقية الموعد السنوي لتاريخ نفاذها .

السنة :

« السنة » تعني سنة على اساس التقويم الجريجوري .

قانون ضريبة الدخل الأردني :

« قانون ضريبة الدخل الأردني » يعني قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤ (القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤) المنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ صفحات ٢٥٢-٢٧٥ ، المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٧٥٥ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٧ صفحة (٤٧٠) .

ضريبة الدخل الاردنية :

« ضريبة الدخل الأردنية » تعني بالنسبة الى اية سنة مجموع المبالغ التي تتقاضاها الحكومة من ميكوم ضريبة دخل عن تلك السنة بموجب قانون ضريبة الدخل الأردني .

تاريخ النفاذ :

« تاريخ النفاذ » يعني التاريخ الذي تمت فيه الموافقة على هذه الاتفاقية وأقرت فيه ونشرت من قبل المؤسسات والاشخاص وبالطريقة التي تقضي بها قوانين المملكة الأردنية الهاشمية لتجعلها قانونا عاما من قوانين المملكة .

المادة الثانية

المدة والحقوق :

١- تمنح الحكومة لميكوم بموجب هذه الاتفاقية لمدة أربعين عاما (٤٠) من تاريخ النفاذ ولكن تخضع الاتفاقية للانتهاء المسبق وذلك طبقا لما هو متضمن عليه فيما بعد :

أ- الحق الخالص ان يتحرى ويبحث عن ويحفر ويبتح ويخزن وينقل البتروال الذي يكتشفه ميكوم داخل منطقة الامتياز .

ب- الملكية الخالصة لجميع البتروال الذي يتجده داخل منطقة الامتياز .

ج- الحق داخل المملكة الأردنية الهاشمية في نقل البتروال كله أو بعضه ، وفي بيعه للاستعمال داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو للتصدير ، وكذلك الحق في تصديره بحرية أو في التعامل به أو التصرف فيه بأية طريقة أخرى .

د- اذا اكتشف ميكوم البتروال بكميات تجارية ، فيكون له الحق الخالص في تزويد وبيع البتروال الخام والغاز الطبيعي للحكومة وللآخرين في المملكة الأردنية الهاشمية ، وذلك الى الحد الذي يستطيع عنده ميكوم أن يغطي احتياجات الحكومة وأولئك الآخرين . والى المدى الذي تكون فيه نوعية هذا البتروال الخام أو الغاز الطبيعي الذي يستخرجه ميكوم بحيث يكون باستطاعة هؤلاء الذين يزودون به استعماله ، بما في ذلك - دون تحديد - أي مصفاة للبتروال موجودة حاليا أو توجد مستقبلا في المملكة الأردنية الهاشمية . واذا كان بمقدور ميكوم أن يزود جزئيا فحسب بالكميات المطلوبة لاحتياجات الحكومة أو الآخرين في المملكة الأردنية الهاشمية ، فيكون له الافضلية والحق الأول في تزويدهم بما يحتاجونه من هذا البتروال الخام والغاز الطبيعي الى الحد الذي يمكنه فيه ذلك .

ومن جانب آخر ، اذا اكتشف ميكوم البتروال بكميات تجارية فيكون من حق الحكومة والآخرين داخل المملكة الأردنية الهاشمية بما في ذلك أي مصفاة موجودة حاليا أو توجد مستقبلا ، شراء ما يحتاجونه من هذا البتروال من ميكوم كلما وحينما ينتجه ميكوم وبالقدر الذي يمكنه من سد تلك الاحتياجات . ويلتزم بدوره ببيع هذا البتروال ، كلما وحينما ينتجه ، عند آباره أو محطات تصديره أو عند أية نقاط تسليم أخرى يتفق عليها في حينه بين المشتري وميكوم . وما لم يتفق على غير ذلك ، وجب ان تكون جميع المبيعات التي يقوم بها ميكوم بهذه الطريقة في المملكة الأردنية الهاشمية بالسعر الملان للمادة المباحة هذه . وليكسوم حق تصدير البتروال الذي لا حاجة له ولا يشترى داخل المملكة الأردنية الهاشمية . وللحكومة أن تسمح لميكوم بتصدير البتروال بدلا من بيعه داخل المملكة الأردنية الهاشمية اذا قررت الحكومة وميكوم في أي وقت من الأوقات بأن هذا في مصلحتهما المشتركة حتى ولو لم يغط ميكوم في ذلك الحين جميع الاحتياجات من البتروال داخل المملكة الأردنية الهاشمية وطبقا لما تقدم واذا توفر لميكوم بتروال للتصدير من المملكة الأردنية الهاشمية ، تمنح الحكومة لميكوم - بناء على طلب يقدمه لهذا الغرض وبموجب اتفاق امتياز مستقل - حق تكرير البتروال في المملكة الأردنية الهاشمية لغايات التصدير فقط . ويكون امتياز التكرير للتصدير هذا بموجب شروط عادلة لكل من الحكومة وميكوم .

هـ- في الوقت الذي لا تخول فيه هذه الاتفاقية ميكوم حق انتاج أو بيع أو تصدير أي معادن غير البتروال كما هو معرف في هذه الاتفاقية ولكن اذا اكتشف ميكوم في أي وقت أو من وقت لآخر أي معدن أو معادن غير البتروال داخل منطقة الامتياز وطبقا للتعريف المقرر وتكون غير ممنوعة بامتياز خالص لآخرين فيكون لميكوم حق الافضلية في الحصول من الحكومة على امتياز خالص لانتاج وتعلين واستغلال هذا المعدن أو المعادن المكتشفة ضمن منطقة الامتياز وذلك طبقا لشروط لا تقل في مزاياها عن الشروط المعروضة على الحكومة من أي شخص أو جماعة .

هكذا عند الأصل

٢ - توافق الحكومة على شراء كل احتياجاتها من البترول الخام والغاز الطبيعي من ميكوم خلال مدة سريان الحقوق المشار إليها الممنوحة لميكوم . والحد الذي يستطيع معه ميكوم التوريد بهذه الاحتياجات ان تكون نوعية وسعر البترول كما هو محدد في هذه الاتفاقية .

وتوافق الحكومة ايضا على تحقيق وتنفيذ الاحكام المنصوص عليها في البند (د) من القسم (١) من هذه المادة الثانية بخصوص حق ميكوم في تزويد الآخرين بالبترول الخام والغاز الطبيعي داخل المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ - يتعهد ميكوم بأن لا يقوم داخل المملكة الاردنية الهاشمية بأية عمليات في مناطق مخصصة له أو تقوم فيها المساجد أو المباني المقدسة أو المقابر أو المناطق الأثرية .

٤ - يمارس ميكوم حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بالاحترام الواجب المديانة وقوانين وعادات شعب منطقة الامتياز والمملكة الاردنية الهاشمية .

٥ - اذا كانت هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لأي قسم من منطقة الامتياز عند نهاية مدة الأربعين سنة المشار إليها فيما سبق من تاريخ النفاذ فإنه يجوز تجديد هذه الاتفاقية لمدة اضافية باتفاق مشترك بين الحكومة وميكوم .

المادة الثالثة

الإنهاء :

على الرغم من أن هذه الاتفاقية معقودة لمدة محدودة ، فإنه يجوز أن تنتهي أو تنهى قبل انقضاء تلك المدة في الحالات الآتية :

١ - تنتهي الاتفاقية تلقائيا في حالة عدم اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية خلال خمس سنوات من تاريخ النفاذ ، غير أنه اذا اكتشف بترول بأية كميات خلال مدة ثمانية عشر شهرا (١٨) سابقة لانتهاء مدة هذه الخمس سنوات من تاريخ النفاذ ، فلا تنتهي هذه الاتفاقية بل تستمر سارية المفعول لمدة ثمانية عشر شهرا (١٨) من تاريخ أول اكتشاف كهذا واذا تم انتاج البترول بكميات تجارية خلال مدة الثمانية عشرة شهرا هذه من تاريخ أول اكتشاف فتستمر هذه الاتفاقية بعد ذلك سارية المفعول حتى نهاية كامل المدة المبينة أعلاه ما لم يجر انقائها قبل ذلك بموجب احد البنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٢ - يجوز لميكوم أن ينهي هذه الاتفاقية باختياره عند انقضاء ستة عشر شهرا (١٦) من تاريخ النفاذ وذلك باعطائه الحكومة اشعاراً خطياً برغبته في الانهاء قبل مدة لا تقل عن تسعين يوماً (٩٠) قبل نهاية مدة الستة عشر شهرا هذه . ويحق لميكوم ايضا إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بعد انقضاء ستة عشر شهرا (١٦) من تاريخ النفاذ وذلك باعطائه الحكومة اشعاراً خطياً مسبقاً لا تقل مدته عن تسعين يوماً برغبة ميكوم في هذا الإنهاء .

٣ - يجوز للحكومة ان تنهي هذه الاتفاقية باختيارها في حالة وقوع أي من الأحداث الآتية :

أ - اذا قدم ميكوم للحكومة وهو عالم بذلك أية بيانات خاطئة ، ذات أهمية في تنفيذ هذه الاتفاقية أو تطبيقها .

ب - اذا تخلف ميكوم عن دفع الأتاوة المحدودة في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية خلال (٣) ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه اشعاراً خطياً من الحكومة بتخلفه هذا .

ج - اذا صدر حكم قضائي من محكمة مختصة بالفلاس ميكوم ولم يبلغ هذا الحكم خلال ستين (٦٠) يوماً .

د - اذا لم يمثل ميكوم لأي قرار يصدره مجلس التحكيم في أي نزاع قد ينشأ عن هذه الاتفاقية بين الطرفين ويكون قد حول التحكيم طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة الواحدة والثلاثين من هذه الاتفاقية .

هـ - اذا قام ميكوم عن قصد وبدون تفويض وترخيص من الحكومة (سواء أُنسخ هذا التفويض أو الترخيص بموجب هذه الاتفاقية أو منح بعد ذلك) باستخراج واستعمال أو بيع أو تصدير أي معدن غير البترول من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية .

و - اذا ارتكب ميكوم أية مخالفة مادية لهذه الاتفاقية ولم يباشر خلال ثلاثة اشهر من اخطار الحكومة له بذلك بتلافي هذه المخالفة ولا يقوم بتلافيها فيما بعد بالمثابرة اللازمة . واذا اختارت الحكومة انهاء هذه الاتفاقية بسبب وقوع أي حدث من الأحداث السابقة تعطى ميكوم اشعاراً كتابياً برغبتها هذه ويعتبر الانهاء عندها نافذاً حال اعطاء هذا الاشعار . وأي إنهاء من هذا القبيل تقوم به الحكومة لا يجحف بأي من الحقوق المترتبة للحكومة على ميكوم بموجب احكام هذه الاتفاقية .

في حالة اي انهاء لهذه الاتفاقية بموجب الاحكام المنصوص عليها فيما تقدم في هذه المادة الثالثة يكون لميكوم الحق أن يخرج من المملكة الاردنية الهاشمية جميع الممتلكات الشخصية العائدة او المستحقة له .

المادة - الرابعة

التزامات الحفر :

١ - يلتزم ميكوم بأن يباشر في خلال أربعة أشهر من تاريخ النفاذ بحفر بئر اختبار أو بتعميق أي بئر متروك سبق حفره من قبل شخص آخر في منطقة الامتياز ، وفي كلا الحالتين يتم الحفر في المكان الذي يختاره ميكوم داخل منطقة الامتياز ، ويقوم ميكوم بتوجيه اشعار خطي الى الحكومة بتاريخ هذه المباشرة . ويستمر ميكوم بعد ذلك في عملياته بهمة ومثابرة وفقاً للطرق الجيدة المثبتة في حقول النفط بقصد اكتشاف واستخراج البترول في منطقة الامتياز ويقوم ميكوم بحفر أو تعميق بئر أو آبار بمعدل (٢٠٠،٠٠٠) عشرين ألف قدم لكسل مدة مقدارها سنة واحدة سابقة لاكتشاف البترول بكميات تجارية أو سابقة لتاريخ الانهاء المبين لهذه الاتفاقية بموجب أحكام المادة الثالثة أعلاه ، بشرط أنه اذا زاد مجموع

هكذا عند الأصل

ما حفره ميكوم عن (٢٠،٠٠٠) قدم في مدة اية سنة واحدة فان هذا القدر الزائد يحسب له عن الفترات السنوية التالية الى حين اكتشاف البترول بكميات تجارية . وتبدأ مدة السنة الاولى من تاريخ مباشرة الحفر الفعلي في البئر الأول المنصوص عليه في القسم الأول من هذه المادة الرابعة وتتبع ذلك فترات متتالية مدة كل منها سنة واحدة .

واذا اكتشف البترول بكميات تجارية أو انهيت هذه الاتفاقية طبقاً لأحكام أية مادة منها خلال مدة أي سنة واحدة ، فان عدد الاقدام المتسروخ على ميكوم حفرها (او التي تحسب له من فترات سابقة) خلال مدة هذه السنة الواحدة تكون مساوية لعدد الاقدام المحددة أعلاه والمطلوب حفرها خلال مدة سنة واحدة ، مضروبة في كسر مقامه ٣٦٥ وبسطه عدد الايام التي انقضت من تاريخ بدء مدة هذه السنة الجارية حتى تاريخ هذا الاكتشاف أو الانتهاء .

٢ - اذا اكتشف ميكوم البترول بكميات تجارية ، ترتب عليه اعتباراً من تاريخ ذلك الاكتشاف وبعده ، وطالما أن هذه الاتفاقية ما تزال سارية المفعول طبقاً لنصوصها أن يقوم بتنمية منطقة الامتياز أو تلك الاجزاء منها التي يحتفظ بها لنفسه من وقت لآخر كرجل أعمال حكيم ، ويلتزم ميكوم كنتجج للبترول بعد تاريخ الاكتشاف باتخاذ الخطوات الفعالة لحل كل بئر اكتمل حفره يشتغل كبشر منتج للبترول بدون أي تأخير ، وجعل جميع الآبار تنتج باقصى معدل فعال وأن يسوق انتاجها بصورة فعالة .

٣ - يقوم ميكوم في جميع الاوقات باجراء عملياته في منطقة الامتياز كرجل أعمال حكيم بحذق ومهارة وبالطرق العلمية المناسبة ، وبشكل خاص على ميكوم ان يتخذ الاحتياطات المعقولة والملائمة لحماية خزانات المياه الجوفية واحتياطاتها التي قد يصادفها ميكوم أثناء قيامه بالعمليات المنصوص عليها أدناه وعليه ايضا اتخاذ الاجراءات المعقولة والملائمة لمنع تسرب المياه بشكل ضار الى اية طبقة أرضية تحتوي على الزيت أو الغاز والتي قد يخترقها أثناء عملياته للحفر والانتاج ، وعلى ميكوم أن يقدم التقارير للحكومة ويسهل لها الحصول على المعلومات كما هو منصوص عليه في مكان آخر من هذه الاتفاقية ، كما عليه أن يقيي الحكومة على علم تام بتقديم ونتيجة جميع عملياته . على أن تعتبر جميع هذه المعلومات المقدمة أو التي تحصل عليها الحكومة بالنسبة لأي جزء من منطقة امتياز ميكوم سرية من كلا الطرفين طوال مدة سريان هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

الاتاوات :

في مقابل الحقوق التي تمنحها الحكومة الى ميكوم بموجب هذه الاتفاقية وفي مقابل المساعدة والحماية التي تتعهد الحكومة بتوفيرها لجميع الوسائل المعقولة المتوفرة لديها لميكوم وعملياته وموظفيه ووكلائه وممثليه ومقاوليه وممتلكاته ، يتعهد ميكوم بأن يدفع الى الحكومة الاتاوات التالية عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة والذي ينتجه ميكوم من منطقة الامتياز وهي :

أ - عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة الذي يصدر من المملكة الأردنية الهاشمية - ولا يباع أو يستبدل داخل المملكة الأردنية الهاشمية أتاوه قدرها (١٦ ٪) ستة عشر وثلثين في المائة من السعر المعلن لتلك المواد المصدره . وكذلك :

ب - عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة الذي يسلم لاية مصفاة مملوكة كلياً أو جزئياً من قبل ميكوم وواقعة داخل المملكة الأردنية الهاشمية ، اتاوه قدرها (١٦ ٪) ستة عشر وثلثين في المائة من السعر المعلن لهذه المواد المسلمة لتلك المصفاة . وكذلك .

ج - عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة والذي لا يصفى في مصفاة مملوكة كلياً أو جزئياً من قبل ميكوم وواقعة داخل المملكة الأردنية الهاشمية ، ولكنه يباع أو يستبدل من قبل ميكوم داخل المملكة الأردنية الهاشمية أتاوه قدرها (١٦ ٪) ستة عشر وثلثين في المائة من المبلغ المتأني لميكوم عن مثل هذا البيع ومن القيمة العادلة التي يتسلمها ميكوم من أي من هذه المبادلات .

وينبغي أن تدفع للحكومة جميع الاتاوات المستحقة لها خلال ستين يوماً (٦٠) بعد انتهاء السنة التقويمية التي اجري فيها ميكوم التصرف بالبترول الخاضع للمحاسبة طبقاً لما سبق ذكره .

المادة السادسة

المكتب الأردني لميكوم :

على ميكوم خلال مدة تسعين يوماً (٩٠) بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أن يؤسس له مكتباً في الأردن يتولاه شخص غول صلاحيات تعايط الاعمال مع الحكومة . وترسل كل المخططات والاشعارات والمراسلات الاخرى الواجب ارسالها للحكومة بموجب هذه الاتفاقية للشخص الذي تشتر الحكومة ميكوم خطياً من وقت لآخر انها عينته لهذه الغاية كما ترسل الى مكتب ميكوم الرئيسي في المملكة صور من جميع المراسلات الواجب ارسالها لميكوم بموجب هذه الاتفاقية . وتعتبر أي من هذه المخططات أو الاشعارات والمراسلات انها قد سلمت اذا حصل المرسل على ايصال من المرسل إليه باستلامها أو اذا سلمت مقابل توقيع موظف مسؤول في مكتب المرسل إليه .

المادة السابعة

البيعات :

على ميكوم أن يحدد السعر المعلن وان ينشره طبقاً لتعريف السعر المعلن في المادة الاولى وأن يلقى في جميع الاوقات للحصول على هذا السعر المعلن لبيعات البترول في المملكة الأردنية الهاشمية . ويحق لأي مصفاة موجودة حالياً أو توجد مستقبلاً في المملكة الأردنية الهاشمية شراء البترول من ميكوم عند الآبار الخاضع به أو عند نهاية الخطوط أو عند أي نقاط تسليم أخرى متفق عليها داخل المملكة الأردنية الهاشمية وباسعار لا تزيد عن الاسعار الجارية التي يبيع ميكوم بها في ذلك الوقت مثل هذا البترول الغير للاستعمال داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو للتصدير عند نقاط تسليم كالمذكورة .

مكتبنا منه لأصل

المادة الثامنة

المحاسبة :

- أ - تكون جميع الحسابات ودفاتر الحسابات الرئيسية الخاصة بميكوم مقيدة بالدولارات الامريكية .
- ب - تكون جميع المصروفات والايرادات والاسعار المعلنة معبر عنها بالدولارات الامريكية .
- ج - أية مصروفات أو إيرادات والاسعار المعلنة بعملة غير الدولارات الامريكية تحول الى دولارات امريكية طبقا للاصول التجارية المألوفة وعلى اساس سعر الصرف المعلن مسبقا قبل صندوق النقد الدولي والمعمول به في ذلك الوقت .
- د - يحسب ميكوم دفاتر حسابات وحسابات من صورتين عن عملياته في المملكة الاردنية الهاشمية طبقا لهذه الاتفاقية ويحتفظ في مكتبه الاردني الذي سيؤسس وفقا لما هو منصوص عليه في المادة السادسة .

المادة التاسعة

بيانات الاناوه والانتاج الصافي :

على ميكوم ان يقدم الى الحكومة سنويا ، وعن كل سنة تقويمية تبدأ قبل ذلك التاريخ بيانا بانتاجه الصافي وبالبترول الخاضع للمحاسبة عن تلك السنة ومبينا فيه الاناوه المستحقة بالنسبة لها . ويقدم كل بيان من هذا القبيل في موعد اقصاه (٣٠) ثلاثون يوما من تاريخ انتهاء السنة التي يتصلق بها البيان . ويدفع ميكوم الاناوات المبين انها مستحقة في البيان المنصوص عليه في هذه المادة في وقت تقديم هذا البيان .

المادة العاشرة

المتخلي :

- أ - عند نهاية اربعة وعشرين شهر (٢٤) من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يترك ويتخلى ميكوم الحكومة عن مساحة أو مساحات تساوي في مجموعها نصف مساحة منطقة الامتياز الاصلية . والقسم الذي يترك ويتخلى عنه على هذه الصورة لا يشكل بعد ذلك جزءا من منطقة الامتياز . والجزء الذي يترك ويتخلى عنه ميكوم ، والجزء المتبقي الذي يحتفظ ويتمسك ميكوم به بعد ذلك على انه منطقة الامتياز لا يلزم ان يكونا متلاصقين او متساويين ، ويختارهما ميكوم حسب تقديره ، بشرط أن لا يكون الجزء الذي يحتفظ به ميكوم من منطقة الامتياز الاصلية مقسما الى أكثر من ثلاث مناطق منفصلة ، وان تكون المساحة أو المساحات التي يجري تركها والتخلي عنها على هذه الصورة بقدر ما هو ممكن ومعقول من الاتساع الكافي والشكل المناسب بحيث يمكن للغير فيما بعد اجراء عمليات بترولية فيها .
- ب - وبالإضافة الى ما تقدم يترك ويتخلى ميكوم للحكومة عند الموعد السنوي الخامس لتاريخ الاكتشاف وعند انقضاء كل خمسين سنوات بعد ذلك ، عن مساحة أو مساحات يقوم باختيارها بتقديره من ضمن منطقة الامتياز القائمة وقتئذ وعلى ان تكون في مجموعها مساوية لعشرين في المائة (٢٠ ٪) من المنطقة غير

المستغلة عند تاريخ التخلي . والاجزاء التي يجري التخلي عنها على هذه الصورة يجب ان تكون بقدر ما هو ممكن ومعقول من الاتساع الكافي والشكل المناسب بحيث يمكن ، مع اعتبار المساحات المجاورة لها التي تم التخلي عنها ، اجراء عمليات بترولية فيها .

ج - عند ترك وتخلي ميكوم عن اجزاء من منطقة الامتياز طبقا لاحكام (أ) و (ب) من هذه المادة العاشرة فان هذه الاجزاء المتروكة والمتخلى عنها تتحرر من الحقوق الممنوحة لميكوم بموجب البنود (١) و (٢) و (٥) من القسم الأول من المادة الثانية في هذه الاتفاقية . وهذه الاجزاء المتخلى عنها تخرج عن كونها جزء من منطقة الامتياز ، بشرط أن يظل لميكوم الحق في استعمال هذه الاجزاء المتخلى عنها لأغراض عملياته في الاجزاء التي لم يتخلى عنها من منطقة الامتياز (وهي على سبيل المثال لا للحصر الحق في استعمال هذه الاجزاء لصيانة خطوط الانابيب والطرق وخطوط التلفون ووسائل النقل والمواصلات الاخرى) وبشرط أن لا تحد هذه الاجزاء المتخلى عنها من منطقة الامتياز الاصلية من الحقوق الاخرى الممنوحة لميكوم من الحكومة طبقا لاحكام البنود (٣) و (٤) من القسم الأول من المادة الثانية في هذه الاتفاقية أو في أي جزء آخر منها (علما ما هو منصوص عليه بشكل خاص في هذه المادة العاشرة فيما تقدم) أو بموجب أي امتياز لاحق قد تمنحه الحكومة لميكوم تبعا لاحكام البند (٥) من هذا القسم الأول من المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

د - أن ترك وتخلي ميكوم عن اجزاء من منطقة الامتياز الاصلية تبعا لاحكام السابقة المنصوص عليها في هذه المادة العاشرة يثبت بمستندات كتابية يريها ميكوم ويصف فيها المساحات المتروكة والمتخلى عنها ويجب ان تسلّم هذه المستندات للحكومة بالطرق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص تسليم المراسلات للحكومة .

المادة الحادية عشر

حقوق استعمال سطح الأرض :

يكون لميكوم في سبيل ممارسة الحقوق الممنوحة له بموجب هذه الاتفاقية الحق دون عوض تقديري أو مقابل في استعمال سطح الأرض المملوكة من قبل الحكومة أو الواقعة تحت سيطرتها داخل الملكة الاردنية الهاشمية وذلك بالقدر المعقول اللازم أو المرغوب فيه لقيام ميكوم بكل عملياته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بما في ذلك وبدون تحديد الأرض اللازمة لحفر الآبار والانتاج منها وملحقات هذه الآبار في منطقة الامتياز وإقامته وتشغيل محطات توليد القوى والمصافي وأنابيب النفط وخطوط التليفون وخطوط القوى والخزانات والمرافق اللازمة لتوريد المياه والطرق والمساكن والمباني اللازمة للإدارة والانشاءات والتحسينات الاخرى اللازمة أو المرغوب فيها لسير الحسن بالعمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على ان تتمشى مع المزايا والحقوق والامتيازات الاخرى الممنوحة للغير سابقا ، ولميكوم كذلك حق استعمال وتشغيل جميع مثل هذه التسهيلات الموجودة ضمن هذه المناطق وذلك دون مقابل أو ضرائب أو رسوم من جانب الحكومة . وفي حالة احتياج ميكوم في اي من عملياته لسطح أرض تكون مملوكة ملكية خاصة فمن المفهوم انه يجب عليه الحصول على حق استعمال هذه الأرض من المالك أو الملاك مقابل عوض تقديري أو أي مقابل آخر يرضى عليه بين ميكوم

هكذا عند الفصل

والمالك أو الملاك أو أن يدفع تعويضا معقولا عادلا عن الخسائر التي قد يسببها ميكوم في حاله عدم حصوله على موافقة المالك وعلى كل فان الحكومة توافق على مساعدة ميكوم في حدود القوانين السارية ، في الحصول على أي حق من هذه الحقوق عندما يطلب ميكوم ذلك ، وتتخذ الخطوات التي تؤمن لميكوم شراء هذه الحقوق أو استئجارها بمبالغ لا تزيد عن تلك السائدة عادة في المناطق المشابهة .

المادة الثانية عشر

استعمال الماء والمواد الاخرى من قبل ميكوم :

يحق لميكوم ان يستعمل دون مقابل او اي عوض تقدي يدفعه للحكومة اي رمال او أحجار او حصية او جص او صلصال او ماء تمتلكها الحكومة والتي قد تتوفر وقد تازم لعمليات ميكوم بموجب هذه الاتفاقية أو لتزويد وكلائه وممثليه وموظفيه ومقاوليه بشرط أن يقتصر استعمال المياه الى الحد المقبول واللازم لهذه الغايات ، وبشرط أن لا يكون بالقدر الذي يعرض للخطر أو يحد مقدار المياه التي كانت تستعمل سابقا من قبل السكان المحليين الذين يعيشون حاليا في القرب من مواقع هذه العمليات وإذا كانت أي من المواد السابقة المذكورة واللازمه لميكوم مملوكة ملكية خاصة ، فتساعد الحكومة ميكوم للحصول على ما يحتاجه من هذه المواد لأي من هذه الغايات ، وتتخذ الحكومة الخطوات التي تؤمن له الحصول على هذه المواد بمبالغ لا تزيد عن تلك السائدة عادة في هذه الاماكن. ويحق لميكوم حفر آبار الماء لتأمين حصوله على المياه اللازمة لعملياته.

المادة الثالثة عشر

استعمال ميكوم للمياه والموائىء :

لميكوم الحق المطلق في الملاحه داخل المياه الخاضعة لسلطة الحكومة وله ، دون مقابل ، حق استعمال سطح مثل هذه المياه وباطن الأرض تحت قاع هذه المياه للقيام بعملياته وفقا لهذه الاتفاقية ، وللقيام بعمليات وكلائه وموظفيه وممثليه ومقاوليه وتشمل هذه العمليات دون تحديد حق تشييد وتشغيل وحدات الحفر البحريه وقوارب البحث السيزميه داخل منطقة الامتياز ، وكذلك وسائل النقل لاستعمالها لأي من الغايات السالفة أو لنقل الموظفين والمعدات والإمدادات والآلات الى داخل أو خارج أو ضمن المملكة الاردنية الهاشمية ، ولميكوم كذلك حق استعمال التسهيلات الخاصة بالموائىء المملوكة للحكومة والمتوفرة للاستعمال ، وله حق اجراء تلك التحسينات على الموائىء اللازمة لاستعمالها للقيام من قبله . وبشرط أن لا تعمل أية تحسينات كهذه بحيث تخذ بشكل غير ملائم من استعمال الحكومة أو السكان المحليين الخاضعين لسلطة الحكومة لهذه الموائىء والتسهيلات المتوفرة فيها .

المادة الرابعة عشر

استعمال ميكوم للمطارات والمداير الجوية :

يحق لميكوم استعمال المطارات الموجودة داخل المملكة الاردنية الهاشمية باسعار لا تزيد عن الاسعار العادية التي تجرى عادة من البئر وذلك لنقل الافراد والإمدادات التي تستعمل أو ستستعمل في عمليات ميكوم

بموجب شروط هذه الاتفاقية . ويحق لميكوم ولوظفيه وكلائه وممثليه ومقاوليه ضمن الانظمة المشار إليها ادناه الطيران الى داخل وفوق والى خارج ومن مكان آخر ضمن أي مكان في المملكة الاردنية الهاشمية وذلك فيما يتعلق بأي من عمليات ميكوم أو الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . كما ويحق لميكوم فيما يتعلق بعملياته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ان ينشئ من المداير الجوية وتوابعها ما يكون لازما أو مرغوبا فيه لاستعمال ميكوم في عملياته المنصوص عنها في هذه الاتفاقية بشرط أن لا تستعمل هذه المداير الجوية في اغراض لا تتفق مع أمن الحكومة وان لا تستعمل من قبل اشخاص غير مصرح لهم بذلك أو أشخاص آخرين غير ميكوم وكلائه وممثليه وموظفيه أو مقاوليه . وتخضع جميع رحلات الطيران لأنظمة وقواعد الطيران المدني الأردني . وعلى ميكوم وكلائه وموظفيه ومقاوليه التقيد بتلك الانظمة والقواعد من جميع النواحي بما في ذلك تقديم خطط الطيران وغير ذلك من المتطلبات المماثلة التي تضعها الحكومة ، وكذلك التقيد بجميع الأنظمة والأوامر العسكرية او الدفاعية الأردنية الى الحد الذي تنطبق فيه على مثل هذه الرحلات .

المادة الخامسة عشر

استعمال ميكوم للخدمات العامة :

ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن أن يفسر بأنه يعطي لميكوم أو وكلائه أو لموظفيه أو ممثليه أو مقاوليه حق الاستعمال المجاني للتليفونات أو البرق أو الخدمة السلكية أو عطات القوى أو المواصلات اللاسلكية أو اية خدمات عامة أخرى مماثلة مملوكة للحكومة او لآخرين بموجب امتياز أو تصريح من الحكومة . وعند استعمال هذه الخدمات تستوفى عنها اجور على نفس الأسس ونفس الترفه التي تستوفى عادة من قبل المؤسسات التجارية الاخرى التي تعمل في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة السادسة عشر

حق الحكومة في بناء اشغال عامه :

ليس في هذه الاتفاقية ما يقيد حق الحكومة في بناء او صيانة الطرقات والمطارات الحديدية والقنوات والمنازير الدفاعية ومراكز الشرطة والمنشآت العسكرية وخطوط الانابيب وخطوط التلفون والبرق داخل او بخارج الأراضي الموجودة في حيازة ميكوم بشرط أن تمارس الحكومة هذه الحقوق دوما على نحو لا يسبب اي خطر على عمليات ميكوم .

المادة السابعة عشر

مدققو الحسابات والمثلون :

يحق للحكومة باختيارها تعيين مكتب مدققي حسابات يكون من بين مكاتب تدقيق الحسابات المعروفة دوليا وذلك ليقوم نيابة عن الحكومة بتدقيق دفاتر ميكوم ، ويقوم الحكومة بدفع جميع النفقات الناشئة عن تدقيق الحسابات هذا . وعلى ميكوم ان يقدم للمدققي الحسابات في مكتبه بالأردن الذي سينشأه بمقتضى احكام المادة السادسة المتقدمة - أو في مكاتبه بالولايات المتحدة الأمريكية ان طلبت الحكومة إليه ذلك - جميع

هكذا حقه الأصل

التسهيلات اللازمة لتمكين هؤلاء المدققين من مراجعة دفاتر ميكوم وسجلاته وبياناته المتعلقة بعملياته في منطقة الامتياز وان يقدم كل مساعدة لتمكين مدققي الحسابات من فحص تلك الدفاتر والسجلات والبيانات فحوصا دقيقا وان يساعدكم بكل طريقة ممكنة في المحافظة على مصالح الحكومة. وعلى الحكومة ومدققي الحسابات الذين تعينهم ان يعتبروا جميع المعلومات المقدمة بخصوص فحص الحسابات هذا معلومات سرية الا اذا كانت تلك المعلومات مطلوبة لتسوية نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم.

المادة الثامنة عشر

التقارير والمعلومات :

١ - يعهد ميكوم بأن يزود الحكومة كلما طلبت إليه ذلك كتابة بجميع المعلومات اللازمة لتمكين الحكومة من أن تكون على علم تام بعملياته في منطقة الامتياز. والمعلومات المشار إليها اعلاه تعتبر سرية جدا الا اذا كانت تلك المعلومات مطلوبة لتسوية نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم. ويكون لممثل الحكومة المفوضين حسب الأصول الحق في جميع الأوقات المعقولة وعلى مسؤوليتهم في مشاهدة عمليات ميكوم وتفتيش جميع أعماله في المملكة الأردنية الهاشمية. وعلى ميكوم اذا طلب إليه ذلك أن يضع تحت تصرف أي ممثل كهذا شخصا مؤهلا لشرح لهذا الممثل عمليات ميكوم ولتزوده بجميع المعلومات اللازمة.

٢ - يقدم ميكوم الى الحكومة خلال ثلاثة اشهر من نهاية كل سنة تقريرا عن عملياته التي أجريت في تلك السنة في منطقة الامتياز. ويجب أن يحتوي هذا التقرير على :

أ - بيان بعمليات الحفر التي أجريت خلال تلك السنة.

ب - بيان بعمليات التكرير والتسويق اذا كانت قد تمت خلال تلك السنة.

ج - بيان بالاتفاق الصافي من البترول الذي انتجه ميكوم من منطقة الامتياز.

٣ - يحق للحكومة ، دون تقييد لعمومية الاحكام السابقة ، الحصول على التقارير والمعلومات الآتية :

أ - الحكومة بواسطة ممثليها المفوضين حسب الأصول حق زيارة أعمال ميكوم في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة اللازمة وفحص جميع سجلات العمليات الجيولوجية الجيوفيزيائية مع جميع الخرائط المتضمنة هذه المعلومات ، وجميع المجموعات للعينات الجيولوجية للصخور السطحية وعينات الحفر الاسطوانية والمستحاثات وكل الصور الجوية الخاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية التي تكون في حيازة ميكوم.

ب - سجلات البئر - على ميكوم ان يحتفظ بسجلات جميع الآبار التي يحفرها في المملكة الأردنية الهاشمية بين فيه عمق وطبيعة وتكوين طبقات الأرض التي يخترقها أو يصادفها عند حفر البئر. وهذه السجلات ومجموعات عينات الحفر الاسطوانية تكون معروضة في جميع الاوقات المعقولة للتفتيش عليها من قبل أي شخص مفوض من الحكومة لهذا الغرض.

ج - يحظر ميكوم الحكومة كتابة سبعة أيام على الأقل قبل المباشرة في حفر أي بئر اختبار أو بئر تحضير للإنتاج أو الماء ، برغبته في الحفر ميبنا الموقع للبئر المقترح والتاريخ المقترح لمباشرة الحفر ، فاذا اعترضت الحكومة على موقع أي بئر ، وهذا الاعتراض يجب أن يكون منحصرا في اسباب دينية أو أثرية أو متعلقة بالأمن فقط ، تحظر ميكوم خلال مدة السبعة أيام بذلك موضحة اعتراضاتها ومبينة مواقع مقبولة للبئر المقترح ويقوم ميكوم عندها بالتباحث مع الحكومة في اسباب اعتراضها وأي تغيير في الموقع المقترح يتم بموافقة الطرفين.

د - يلتزم ميكوم بعد مباشرة الحفر وخلال عشرة أيام من انتهاء كل شهر بإبلاغ الحكومة كتابة عن عمق البئر في آخر الشهر والأفق الجيولوجي الذي وصل إليه البئر اذا كان معروفا وقتئذ.

هـ - يلتزم ميكوم خلال ثلاثين يوما من انتهاء حفر أي بئر للبترول سواء كانت هسله البئر منتجة او جافة ، بتقديم تقرير انهاء للحكومة يوضح فيه :

١ - العمق وسجلات عمليات التفتيش وصب الاسمنت الخاصة بالبئر.

٢ - نسخ من جميع سجلات الحفر ومدة الحفر والعينات والجداول الكهربي والجداول الأخرى المحفوظ بها.

٣ - نتائج جميع اختبارات البئر بما في ذلك مقدار الضغط عند رأس البئر وعند قاعه.

٤ - جميع تحليل عينات الحفر الاسطوانية وجميع التفسيرات الخاصة بها التي يعملها ميكوم أو تعمل لحسابه.

٥ - تقرير الانتهاء عن البئر اذا تم اعداده كثير منتج.

٦ - تقرير عن الاغلاق أو الترك اذا تم الاغلاق وترك البئر ، بشرط أنه اذا تم تقديم تقرير نهائي عن بئر لم يتم اغلاقه أو تركه ثم اُغلق وترك بعد ذلك فيجب تقديم هذا التقرير خلال ثلاثين يوما من الاغلاق والترك. وتحظر الحكومة قبل اغلاق أو ترك أي بئر ولها حق اخطار ميكوم خلال سبعة أيام من تاريخه بعدم موافقتها على الطرق المستعملة لذلك وفي هذه الحالة يلتزم ميكوم بالتأكد من أن البئر قد أُغلق وترك طبقا للأصول العادية المقبولة لمراعاة السلامة العامة.

ويرفق بالتقرير عينات مأخوذة من طبقات الأرض التي تسم اختراقها وتحليل هسله الطبقات والعينات من كل النوازل التي يصادف وجودها في العمق وبيان الآفاق الجيولوجية التي وجدت فيه وكذلك تحليل جميع عينات هذه السوائل ، واذا أجرى ميكوم أو تسلم ، بعد أن يكون قد قدم التقرير النهائي ، تحليل اضافية للجداول أو العينات أو تفسيرات اضافية لهذه التحاليل فعليه أن يقدم الحكومة صوراً عنها.

هكذا من الأصل

و - المعلومات الجيولوجية : يرسل ميكوم للحكومة تقريراً نصف سنوي عن التنقيب وعن نتائج أعمال ميكوم الجيولوجية والجيوفيزيائية مع الخرائط المتضمنة هذه المعلومات وعينات من جميع الصخور السطحية وعينات الحفر الاسطوانية والمستحاثات والصور الجوية المأخوذة لهذا الغرض على أن يتم ذلك خلال مدة ثلاثين يوماً من انتهاء مدة نصف السنة .

ز - توفر الحكومة لميكوم - عندما يكون ذلك ممكناً - جميع السجلات والأرقام أو المعلومات بمافي ذلك الصور الجوية الموجودة لديها أو التي قد تحصل عليها والتي تتعلق بيجيولوجية أو بالخصائص الطبيعية للمملكة الأردنية الهاشمية .

ح - جميع المعلومات المتعلقة بالبرول التي يزود بها ميكوم الحكومة أو التي تزود بها الحكومة لميكوم تظل سرية ما لم يتفق الطرفان على تميمها .

المادة التاسعة عشر

قياس الانتاج والحسابات :

يلتزم ميكوم بقياس جميع كميات البرول المنتجة وفي مكان انتاجها في المملكة الأردنية الهاشمية بالطرق الفنية الجيدة المتبعة عادة في العمليات بحقول البرول ويجوز للحكومة ارسال ممثل عنها في جميع الاوقات لحضور عملية القياس . ويلتزم ميكوم بأن يحتفظ في المملكة الأردنية الهاشمية حسابات كاملة وصحيحة عن جميع الكميات المقاسة ويكون لممثل الحكومة المفروض حسب الأصول حق الاطلاع على دفاتر ميكوم المتضمنة هذه الحسابات في جميع الاوقات المعقولة .

المادة العشرون

الواردات والصادرات :

١ - باستثناء ما ورد في المادة الخامسة وضريبة الدخل الأردنية التي قد يدفعها ميكوم طبقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني، يبقى ميكوم طوال مدة سريان هذه الاتفاقية وبالنسبة لجميع الدخل المتحقق من عملياته بموجب هذه الاتفاقية من جميع الضرائب الحالية والمستقبلية والرسوم والتحصيلات أياً كان نوعها وبالإضافة الى ذلك فان ميكوم ورأسماله وعملياته وملكاته ومن ضمنها البرول المستعمل أو المنتج في عملياته بموجب هذه الاتفاقية تكون معفاة ونفس المدة - في حدود ما ذكر سابقاً - من جميع الضرائب والرسوم الحالية والمستقبلية بما في ذلك رسوم الاستيراد والتصدير ورسوم الوفيات والرسوم الأخرى والتحصيلات أياً كان نوعها حكومي كانت أو مجليه ومن رسوم المرور ايجار سطح الأرض أياً كان نوعه . ولميكوم الحق الحر المطلق - طبقاً لما هو منصوص عليه في هذه المادة العشرين - في أن يدخل الى المملكة الأردنية الهاشمية أو منطقة الامتياز ، بدون أية ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم استيراد أو تصدير أو أية رسوم أخرى ، الموظفون والمهمات والمؤن وجميع البضائع الأخرى والآلات من كل نوع من الأنواع التي قد يحتاج إليها ميكوم أو يرى أنها مفيدة لاستعمالها في العمليات التي يلتزم أن قد يلتزم بها بموجب

هذه الاتفاقية . كما أن له الحق المطلق ، بدون أية ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم استيراد أو تصدير أو أية رسوم أخرى في تصدير هذه الأشياء خارج هذه المناطق . وكذلك تعفى حسب الشروط المنصوص عليها في هذه المادة العشرين ، من أية ضرائب أو تحصيلات أو رسوم جمركية من أي نوع لدى استيرادها إلى أو تصديرها من المملكة الأردنية الهاشمية أو منطقة الامتياز جميع الأمثلة الشخصية والمواد والمؤن والبضائع والمهمات التي تتبع لأي من الموظفين أو المستخدمين أو الوكلاء أو المقاولين أو الممثلين الذين يعملون لدى ميكوم بموجب نصوص هذه الاتفاقية ، وكذلك تعفى جميع المسابح والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والمؤن والملكيات التي يدخلها إلى أو يخرجها من أي من تلك المناطق من وقت لآخر للاستعمال أو للاستهلاك من قبل ميكوم أو مستخدميه أو وكلائه أو ممثليه أو مقاوليه ، من أي ضرائب أو تحصيلات أو رسوم جمركية أو تصرفات أو ضرائب من أي نوع كان ولا تتمتع المشروبات الروحية ومنتجات التبغ بأي من الإعفاءات المقدمة وتسمح الحكومة لميكوم ولوظفيه ووكلائه وممثليه ومقاوليه بأن يستحضروا إلى المملكة الأردنية الهاشمية ومنطقة الامتياز اصنافاً من المواد الغذائية والمشروبات مما هو مألوف استهلاكه في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن يحسب للحكومة اجراء تفتيش على هذه المواد عند دخولها إلى أي من هذه المناطق عندما يترامى لها ذلك ضروري لحمايتها .

ولا يلتزم وكلاء ميكوم أو موظفيه أو ممثله أو مقاولوه بدفع أي ضريبة أو رسم أو رسوم حكومية من أي نوع أو صفة فيما يتعلق باقامتهم أو عملهم في المملكة الأردنية الهاشمية تبعاً لتوظيفهم أو تشغيلهم من قبل ميكوم في أي من العمليات التي يقوم بها بموجب هذه الاتفاقية . ولا تفرض رسوم الوفيات أو رسوم أو ضرائب من أي نوع على ميكوم أو على أي من موظفيه أو وكلائه أو ممثليه أو مقاوليه أو وريثة كل منهم ، اذا توفي أي منهم خلال مدة سريان هذه الاتفاقية . وللفظ « مقاولين » وللفظ « ممثلين » كما هو مستعمل في هذه المادة العشرين أو غيرها في هذه الاتفاقية ، يشمل في كل حالة وكلاء وموظفي هؤلاء الممثلين والمقاولين .

٢ - اذا باع أو اعطى ميكوم أو وكلائه أو موظفيه أو مقاولوه أو ممثله داخل المملكة الأردنية الهاشمية أية مواد أو بضائع استوردت من قبل لاستعمالها في عمليات ميكوم بموجب هذه الاتفاقية ولم يعد بحاجة إليها فان للحكومة ان تستوفي عن هذه البضائع أو المواد المباعه مبلغاً يساوي الرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد المعمول بها بالنسبة لهذه الأشياء وقت البيع . وتحسب الرسوم على اساس التقييم الذي وضعه موظفو الجمارك الأردنيين لهذه المواد المباعه أو المطاه .

٣ - الإعفاءات الممنوحة لموظفي ووكلاء وممثلي ومقاولي ميكوم والمنصوص عليها في البنود السابقة من هذه المادة العشرين تسري فقط على غير الأردنيين من الموظفين ولا تسري على الوكلاء أو الممثلين أو الموظفين أو المقاولين الذين يكونون من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية أو يحملون جنسيتها . وبالإضافة إلى ذلك فانه من المفهوم أن جميع الاجراءات الادارية العادية الخاصة بالتنقيب والانتظار عن الأشخاص والملكيات التي تدخل الى المملكة الأردنية الهاشمية يلزم اتباعها طبقاً لما تنص عليه القوانين والأنظمة الأردنية السارية المفعول .

هذه المادة

المادة الحادية والعشرون

الرقابة على النقد :

أن الحكومة لم تفرض ولن تفرض مستقبلاً خلال مدة سريان هذه الاتفاقية على ميكوم أو ممثليه أو وكلائه أو موظفيه أو مقاوليه (الذين ليسوا من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية) أية رقابة أو قيود من شأنها أن تؤثر بأي وجه على حرية الصرف وعلى دخول الدولارات الامريكيه والعملات الأخرى الى وفي المناطق والاقاليم الخاضعة لسلطة الحكومة ، وخروجها منها ويتمتع ميكوم وممثله ووكلائه وموظفوه ومقاولوه (الذين ليسوا من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية) بحق غير مقيد في استحضار الأموال الى وأخراجها من الاقاليم الخاضعة لسلطة الحكومة سواء أكانت هذه الأموال تمثل رأس مال أو أرباح أو تعويضات أو أجور أو خلافة ، وبشرط أنه لا يحق لموظفي ميكوم أن يحولوا إلى خارج المملكة الأردنية الهاشمية عملات أكثر مما حولوه الى داخل المملكة الاردنية الهاشمية وأكثر مما حصلوا عليه من عملهم داخل المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة الثانية والعشرون

المنتجات المحلية والعمال المحليون :

١ - لميكوم أن يشتري في المملكة الاردنية الهاشمية بالأسعار الجارية في السوق ما يحتاج إليه في عملياته بموجب هذه الاتفاقية من الوقود والمواد الغذائية ومواد البناء ولوازم الانشاءات وغيرها من المواد الأخرى من أي نوع وعليه أن يعطي الأفضلية للمواد الموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية شريطة أن تكون تلك المواد متوفرة فيها بأسعار منافسة معقولة ، ومن التوعية اللازمة .

٢ - على ميكوم أن يدرّب ويوظف رعايا المملكة الأردنية الهاشمية بقدر ما هو ممكن عملياً في جميع الأعمال التي يصلحون لها في إدارة وتشغيل عملياته بموجب هذه الاتفاقية . وإذا كانت الموارد المحلية من العمال في رأي ميكوم غير كافية أو غير مناسبة فإن لميكوم الحق بعد الحصول على موافقة الحكومة - التي لن تمتنع عن إعطائها دون أسباب معقولة - في استيراد العمال على أن تعطى الأفضلية للعمال من البلاد العربية المجاورة . ولميكوم أيضاً الحق في استخدام المستخدمين المهرة والفنيين من الولايات المتحدة الأمريكية ويجب على ميكوم أن يدفع للعمال الذين يستخدمهم اجرا عادلاً على أن يحدد ويبين هذا الأجر عند استخدام هؤلاء العمال . ويعهد ميكوم بالألا يستخدم في منطقة الامتياز شخصاً أو شركة غير مرغوب فيها لدى الحكومة لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بالأمن .

٣ - على ميكوم أن يقدم مجازاً الى موظفيه من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية أثناء خدمتهم مع ميكوم في منطقة الامتياز الخدمات الطبية اللازمة بما في ذلك العلاج في المستشفيات والتسهيلات العيادية والصيدلية .

٤ - على ميكوم أن يعطي الأفضلية للمقاولين الأردنيين حينما كانت الأعمال المطلوب القيام بها ضمن إمكانيات هؤلاء المقاولين وحينما كانت شروطهم منافسة بشكل معقول .

المادة الثالثة والعشرون

الحماية :

تولي الحكومة ميكوم ووكلائه ومثليه ومقاوليه ومستخدميه وممتلكاته كل حماية يطلبها ميكوم وتكون ضرورية ومعقولة وضمن نطاقاتها ، وذلك ضد السرقة والسلب على الطريق العام والتعدي والاتلاف والتخريب المتعمد .

المادة الرابعة والعشرون

الحقوق بعد انتهاء الاتفاقية :

يملك ميكوم كل الآبار طوال مدة سريان هذه الاتفاقية وله الحق المطلق في صيانة واستبدال وتغيير مواقع وترميم واصلاح والتصرف بأي طريقة أخرى في جميع الآبار والمباني وغير ذلك من المنشآت والأبنية والممتلكات من أي نوع أقامها ميكوم في منطقة الامتياز أو في أي مكان آخر في المملكة الأردنية الهاشمية . وعند انتهاء هذه الاتفاقية سواء بانقضاء مدتها أو بغير ذلك من الحالات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فإن جميع الأراضي التي منحتها الحكومة الى ميكوم وأي من الأموال غير المنقولة العائدة لميكوم داخل منطقة الامتياز أو غيرها في المملكة الاردنية الهاشمية بموجب هذه الاتفاقية تسلم الى الحكومة دون مقابل . ويجب أن تسلم الآبار والحفر المتجهة حيثل في حاله معقولة من السلامة والترميم . أما جميع الممتلكات المنقولة من أي نوع كانت فلميكوم أن ينقلها ويحفظ بملكيتها .

المادة الخامسة والعشرون

القوة القاهرة :

إذا تخلف ميكوم عن تنفيذ أي شرط من شروط هذه الاتفاقية وكان هذا التخلف ناشئاً عن قوة القاهرة فإن ذلك لا يخول الحكومة أي ادعاء ضد ميكوم ، ولا يعتبر خرقاً لهذه الاتفاقية وإذا حدث بسبب قوة القاهرة أن تأخر ميكوم عن تنفيذ أي شرط من شروط الاتفاقية فإن مدة التأخير هذه تضاف الى المدة المحددة لهذه الاتفاقية . وعبرة قوة القاهرة في هذه الاتفاقية تشمل ما يحدث قضاء وقدرًا والحرب والاضطرابات والثورة والعصيان المدني والقيضانات والصواعق والانفجارات والحرائق والزلازل وأي حوادث أخرى دون تحديد بسبب هذا التعداد يستطيع ميكوم في حدود المعقول الحيلولة دون وقوعها او التغلب عليها .

المادة السادسة والعشرون

الالتزامات العامة :

يتعهد ميكوم بأن يتخذ كل الخطوات المعقولة لتحقيق اغراض هذه الاتفاقية ، ويلتزم بدفع تعويض معقول عن كل ضرر متعمد أو نتيجة أعمال يصيب بممتلكات أو حقوق الغير ، سواء وقع منه أو من أحد موظفيه أو وكلائه في مباشرتهم الحقوق والحريات الممنوحة لهم بموجب هذه الاتفاقية .

هكذا عند الأصل

وتتخذ الحكومة من جانبها كل الخطوات المعقولة لتسهيل تحقيق أغراض هذه الاتفاقية وحماية ممتلكات ميكوم وموظفيه وممثليه ومقاوليه ووكالاته في المملكة الاردنية الهاشمية بنفس الدرجة التي تحمي بها المواطنين الاردنيين .

المادة السابعة والعشرون

عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة :

النظام الداخلي لأي مؤسسة أو شركة يكونها ميكوم من أجل القيام بعملياته بموجب هذه الاتفاقية ، وأي عقد تأسيس بين الشركاء لقيام بأعمال مشتركة يجب أيداعها لدى الحكومة وأي أحكام منها تخالف هذه الاتفاقية لا تكون نافذة .

المادة الثامنة والعشرون

حق الحكومة في التمثيل :

يحق للحكومة تعيين أردني واحد في مجلس إدارة أي شركة يؤسسها ميكوم من أجل القيام بعملياته بموجب هذه الاتفاقية . ويتمتع هذا الشخص بالحقوق والامتيازات ويتقاضى المخصصات حسبما يتفق عليه بين الحكومة وميكوم بشرط أن لا يقل ذلك عما يتمتع به ويتقاضاه الأشخاص الآخرون الذين يشغلون مثل مركزه .

المادة التاسعة والعشرون

التعديلات :

لا يحق للحكومة بتشريع عام أو خاص أو بإجراءات إدارية أو غير ذلك أن تلغي هذه الاتفاقية أو تعدل قانون ضريبة الدخل الأردني على وجه يسبب ضرراً لميكوم أو لوكالاته أو لموظفيه أو لممثليه أو لمقاوليه ولا يجوز تغيير نصوص هذه الاتفاقية سواء من جانب الحكومة أو من جانب ميكوم الا اذا اتفقت الحكومة وميكوم على أنه من المستحب لمصلحتهما معا ادخال بعض التغييرات على هذه الاتفاقية أو إجراء حذف منها أو اضافة إليها .

المادة الثلاثون

الحالات والتنازلات :

مع أن ميكوم كامل الحق في تعيين وكلاء وموظفين وممثلين ومقاولين وغير ذلك من الأشخاص أو الشركات لأجل تنفيذ العمليات التي يلتزم بها ميكوم بموجب هذه الاتفاقية ، فإنه لا يحق لميكوم أن يحيل أي جزء من حقوقه أو ممتلكاته أو مصالحه في منطقة الامتياز أو بموجب هذه الاتفاقية الى أي شخص أو أشخاص آخرين دون ترخيص كتابي مسبق من الحكومة .

وإذا أجرى ميكوم مثل هذا التحويل دون الحصول على هذا الترخيص الكتابي المسبق من الحكومة ، فإنه يعتبر غير نافذ المفعول فيها يتعلق بحقوق الحكومة بموجب هذه الاتفاقية ولا يعني ميكوم من أية التزامات أو

مسؤولية ناشئة عن هذه الاتفاقية . ولا يسري هذا التقييد اذا كان التحويل أو التنازل ، من أي نوع كان ، من ميكوم الى أي فرد أو افراد من فروع أسرته المباشرة ، أو الى مؤسسة مسالية أنشئت لصالح ميكوم أو لصالح أي فرد من أسرة ميكوم المباشرة أو الى أي شركة أو منشأة يمتلك فيها ميكوم أو فرد من أسرته المباشرة مساهمة تمكنه من السيطرة عليها كما لا يسري هذا التقييد اذا كان التحويل أو التنازل من أي نوع كان لوارث أو موصى له نتيجة لوفاة ميكوم أو لوفاة أي من الذين تم التحويل أو التنازل لهم من قبل ميكوم . وتنتقل جميع الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمقرره لمصلحة الشخص المتوفى الى وراثته والموصى لهم طبقاً لما تنص عليه قوانين محل إقامته الدائم . ويقصد بعبارة أسرة ميكوم المباشرة زوجته وأولاده وسلالة ميكوم أو سلالة أبنائه . واذا تم التحويل أو التنازل ، المسموح به بموجب هذه الاتفاقية أو بعد موافقة الحكومة عليه فإن اسم ميكوم كما هو مستعمل في هذه الاتفاقية سيشمل بعد ذلك أي شخص حولت أو نقلت إليه حقوق ميكوم . واذا تحمل الشخص المحال إليه أو للتنازل له ، في حالات التحويل المسموح بها أو التي تتم بموافقة الحكومة ، التزامات ميكوم التي تنشأ بعد ذلك عن هذه الاتفاقية ، فالى نفس المسددي يعفى المحيل أو التنازل من أي من تلك الالتزامات .

المادة الحادية والثلاثون

التحكيم :

عقد الطرفان هذه الاتفاقية بحسن نية وباخلاص ، وسيحاولان بهذه الروح تسوية أية خلافات قد تنشأ حول أي موضوع في هذه الاتفاقية . واذا حصل مثل هذا الخلاف ولم يمكن تسويته على هذا النحو فقد اتفق الطرفان على أن يحال هذا الخلاف الى هيئة من المحكمين تختار على الوجه التالي :

أ - يختار كل طرف محكماً من جانبه خلال ثلاثين يوماً بعد أن يحضر الطرف الآخر كتابة برغبته في عرض أي خلاف لم يمكن تسويته بالطريقة المذكورة الى التحكيم . ويختار هذان المحكمان بدورهما محكماً ثالثاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انجاء اختيار هذا المحكم . وتشكل هيئة التحكيم من هؤلاء المحكمين الثلاثة . واذا لم يختار أي من الطرفين المحكم الخاص به خلال مدة الثلاثين يوماً الأولى السابقة للإشارة إليها فينبجوز للطرف الآخر أن يطلب الى الفرقة الدولية للتجارة بباريس / فرنسا تعيين محكم بدلاً من المحكم السلي اختفى الطرف الآخر في اختياره خلال مدة الثلاثين يوماً الأولى .

وبالمثل ، اذا لم يتفق المحكمان الأصليون بعد أن تم اختيارهما بأي من الطريقتين المبينتين أعلاه على اختيار محكم ثالث خلال مدة الثلاثين يوماً الثانية المبينة أعلاه فإن لأي من الطرفين التقدم بطلب الى الفرقة الدولية للتجارة بباريس / فرنسا لاختيار المحكم الثالث وهؤلاء المحكمون الثلاثة السليدين تم اختيارهم يشكلون هيئة التحكيم .

ب - بعد اختيار هيئة التحكيم على هذا النحو ، يرسل كل طرف لدى الهيئة خلال المدة وفي المكان وبالطريقة التي تحددها الهيئة باغلبية الأصوات ، بالحقائق والحجج التي يرغب كل طرف في عرضها خلال المدة

هكذا من الأصل

المحددة . وبعد أن تنهي هيئة التحكيم مداولاتها تصدر قرارها بالأغلبية حول الخلاف المروض عليها . ويعتبر قرار هيئة التحكيم ملزماً للطرفين .
وكل قرار كهذا صادر عن هيئة التحكيم ينبغي أن يكون كتابة وتسلم نسخته موقعه من كل محكم في الهيئة للحكومة وميكوم .

المادة الثانية والثلاثون

طريقة الدفع :

١ - جميع دفعات الأتاوات التي تستحق للحكومة بموجب هذه الاتفاقية والناجمة عن بيع ميكوم للبترول في المملكة الأردنية الهاشمية تدفع بالدينارات الأردنية إلى الحكومة أو لأمرها . وجميع دفعات الأتاوات التي تستحق للحكومة بموجب هذه الاتفاقية والناجمة عن بيع ميكوم للبترول خارج المملكة الأردنية الهاشمية تدفع بعملة اجنبية حرة التحويل على اساس سعر الصرف الساري في ذلك الوقت والمعلن من صندوق النقد الدولي .

وجميع مدفوعات ميكوم للحكومة تودع في المصرف الذي تحدده الحكومة كتابة لاستلام هذه المدفوعات . وايصال البنك الذي تحدده الحكومة لاستلام هذه المدفوعات . يعتبر ابراءاً تاماً للميكوم عن المبالغ المبينة في ذلك الايصال .

٢ - تلتزم الحكومة ألا تسن أو تطبق في شؤون النقد أو غيره أي تشريع أو إجراء فيه اجحاف ضد ميكوم .

المادة الثالثة والثلاثون

الاشعارات :

جميع أو أي من الإشعارات المطلوب أو المسموح توجيهها من أي من الطرفين للطرف الآخر بموجب هذه الاتفاقية يجب أن تكون كتابة وباللغتين العربية والانجليزية ، وتعتبر أنها قد سلمت اذا اعطيت باليد أو أرسلت بالبريد المسجل على الوجه التالي :

١ - إلى الحكومة :

معالي وزير الاقتصاد الوطني - عمان - الأردن .

٢ - إلى ميكوم :

جون و . ميكوم

مبنى ميكوم ١٥٠٠ جراي / هيوستون - تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية

أو
إلى
جون و . ميكوم

مكتب ميكوم - عمان - الأردن

ويجوز أيضاً توجيه الاشعارات بريقاً وفي هذه الحالة تعتبر أنها قد سلمت باستلام المرسل إليه أو ممثله المفوض واعطائه أيضاً بذلك .

المادة الرابعة والثلاثون

الاعفاء من رسوم الطوابع :

تعفى هذه الاتفاقية من رسوم الطوابع .

المادة الخامسة والثلاثون

عناوين المواد :

عناوين المواد المذكورة في هذه الاتفاقية هي بقصد التسهيل فقط دون أن يكون لها أي شأن في تفسير أي مادة .

المادة السادسة والثلاثون

النص العربي والانجليزي :

حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانجليزية ويكون النصين نفس القوه في الالزام . على أنب اذا حدث في أي وقت تباين في المعنى بين النصين العربي والانجليزي ، فيكون النص العربي هو المعتمد .

واقاررا لما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في اليوم والشهر والسنة المذكورين في مطلعها .

جون و . ميكوم
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

مكتبة ميكوم